عدوها تجاوزاً على التصميم الاساسي للمدن

مختصون يحذرون من تفاقم ظاهرة تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية

□ استطلاع / احمد عبدربه

مواطنون بين مطرقة ازمة السكن وسندان الاهمال الحكومي

تعد ازمة السكن الحادة التي تشهدها المحافظات كافة احدى المشاكل المستعصية التي عجزت الحكومة عن ايجاد حلول مناسبة وسريعة لها ما دفع اصحاب الاراضي الزراعية الى تحويل جنسها من زراعية الى سكنية.

وبحسب مطلعون فإن سعر المتر الواحد من الأراضي السكنية في المناطق الشعبية في بغداد وصل إلى ألف دولارٍ وهذا ما لم يشهده العراق قبل ٢٠٠٣ فضلاً عن ارتفاع اسعار الايجارات.

ويوضح رضا محمد موظف لـ (المدى): ان راتبي الشهري لايتجاوز الـ٥٠٠ الف دينار وسعر ايجار الشقة البسيطة قد يتجاوز هذا المبلغ ما دفعني الى بناء منزل في ارض زراعية تعود الى والدي في منطقة التاجي.

اما عباس كاظم (سائق تكسي) ينتقد تحويل جنس الاراضي الزراعية الى سكنية ويصفه بالمشكلة.

ويقول كاظم لـ(المدى): ان هذه التجاوزات التي تطال الاراضي ستساهم في تقليل البقعة الخضراء فازدياد العواصف الترابية احد اسباب انحسار الواحات الخضراء داعياً الحكومة الى استغلال الاراضي غير الزراعية مع اعتماد نظام البناء العمودي كونه لا يستغل مساحات كبيرة من الاراضي.

ويحمل جابر عبادة (كاسب) الفلاحين مسؤولية الحفاظ على رونق وجمال البساتين.

ويوضح عبادة لـ (المدى): ان اهمال الاراضي الزراعية من قبل الفلاحين دفع بعض المواطنين الى استغلال هذه الاراضي القريبة من المدن وتشيد منازل بشكل عشوائي وغير منتظم مطالبا الحكومة بتوفير مناخات العمل للفلاحين من توفير الاسمدة وغيرها.

وشهدت بغداد بعد عام ٢٠٠٣ تجاوزاً على تصميمها الأساسي من خلال تحويل مساحات من البساتين في العديد من مناطقها إلى أراض سكنية.

ويدعو مدير عام هيئة الاراضي الزراعية في وزارة الزراعة ماجد علي ابراهيم المسؤولين في المحافظات الى وضع حد لهذه التجاوزات على الاراضي الزراعية.

ويقول ابراهيم لـ (المدى): ان مشكلة التجاوزات على الاراضي الزراعية يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار من قبل المسؤولين في المحافظات كافة وان يقوموا بدورهم الفعال في منع هذه الظاهرة من حيث تطبيق التشريعات الزراعية مؤكدا ان الرقعة الزراعية بالعراق بدأت تتضاءل.

ويضيف ان هذه التجاوزات طالت معظم البساتين حيث تقاسمها الورثة على شكل اسهم وغالبية هذه الاراضي شيدت عليها منازل ما يوثر سلباً على البستنة كاشفاً عن تشكيل لجان من الوزارة تقوم بتوجيه انذار لأصحاب هذه الاراضي وبعدها تحول الى وزارة المالية.

ويرى الخبير الزراعي عبد الحسن الحكيم ضرورة التوسع باتجاه الاراضي الصحراوية لاستغلالها من جهة وتقيل حدة اثارها السلبية على المدن من جهة اخرى.

ويقول الحكيم لـ (المدى) ان تجريف الاراضي الزراعية واستخدامها للبناء بشكل غير رسمي في اغلب الاحيان يؤدي الى تقليص المساحة الخضراء معتبرا ذلك ضررا كبيرا بالاراضي الزراعية.

ويشير الى وجود اراض صحراوية قريبة من المدن بالإمكان ان تستغل بأحسن صورة مشيراً ان عدد سكان العراق ينمو سنوياً بنسبة ٣٪ وهؤلاء يحتاجون الى سكن على المدى البعيد. داعياً الحكومة الى ان تقف بحزم تجاه هؤلاء الذين يقومون باستغلال الاراضي الزراعية للبناء وعدم مساعدتهم.

ويوجد في بغداد وحدها اكثر من ٤٢ حيا سكنيا أنشئ بشكل عشوائي وغير قانوني.

تشمل 5 رقع غازية

وزارة النفط تتهيأ لعقد جولة التراخيص الخامسة

□ المدى/ أحمد محمد التميمي

تستعد وزرة النفط لعقد جولة التراخيص الخامسة التي تشمل خمس رقع استكشافية غازية جديدة، معتبرة ان نتائج الجولة الرابعة من التراخيص كانت مقبولة.

وقال وزير النفط عبد الكريم لعيبي في تصريح لـ "المدى" ان الوزارة "تتهيأ لطرح جولة التراخيص الخامسة التي تضم خمس رقع غازية جديدة" ولم يشأ ان يحدد موعداً لذلك.

واعتبر الوزير ان جولة التراخيص الرابعة كانت نتائجها مقبولة للوزارة، حيث كانت جميع الرقع المعروضة استكشافية وتنطوي على مجازفات كبيرة بالنسبة للشركات.

وأكد الوزير قانونية هذه الجولات، موضحاً ان الوزارة عملت بهذه التراخيص منذ ثلاث سنوات بموجب القوانين والقرارات النافذة، واشار الى عدم وجود اي اعتراضات على قانونية هذه الجولات.

والجولة الرابعة التي اقيمت في الشهر الماضي شملت ١٢ رقعة استكشافية وشاركت فيها ٤٧ شركة من ٢٤ دولة. وهذه الرقع موزعة على انحاء العراق ، وخمسة منها يتوقع اكتشاف كميات كبيرة من النفط فيها والسبعة البقية يتوقع ان تحتوي على كميات من الغاز الطبيعي، الا ان هذه الرقع جميعها لم تحصل على تراخيص للعمل.

الى ذلك ارجع الخبير النفطي حمزة الجواهري أسباب انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية الى هبوط مؤشر معدلات النمو في الصين والولايات المتحدة الاميركية ما دفعهم الى زيادة استهلاكهم للنفوط العالمية، داعياً الى عقد اجتماع استثنائي لاعضاء اوبك لتقليص صادرتها بنسبة مليون برميل يومياً لاستعادة اسعار النفط الطبيعية.

وقال الجواهري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): أن هبوط مؤشر معدلات النمو في الصين واميركا اللذين يعتبران من البلدان المستهلكة للبترول ادى الى انخفاض اسعار النفط في برنت حتى بلغ سعر البرميل (٩٨) دولارا واثر على سلة اوبك وجعل سعر البرميل ينخفض الى (٩٧) دولارا لانها مرتبطة بشكل مباشر مع برنت.

وأضاف: يجب على الرئيس الدوري لمنظمة اوبك وهو وزير النفط الحالي عبد الكريم لعيبي ان يدعو الى عقد اجتماع استثنائي لجميع اعضاء اوبك يأمرهم بتقليص صادرات اوبك بنسبة مليون برميل يوميا في سبيل استعادة اسعار النفط الطبيعية وربما تصل الى (١١٠) دولارات للبرميل في اليوم. وتابع ان استمرار انخفاض اسعار النفط ليراوح ما بين سعري (٩٥ الى ٩٦) دولارا في حال عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل اوبك لتقليل صادراتها.

وتشهد اسعار النفط في سلة اوبك انخفاضاً مستمراً حتى وصل الان سعر برميل النفط الى (٩٧) دولارا الامر الذي جعل تخوفاً لدى الاقتصاديين العراقيين باستمرار انخفاضه كون الاقتصاد الوطني معتمداً على الايرادات المالية المتحققة من البترول.

لجنة نيابية تؤكد أحقية المحافظات بفتح منافذ حدودية

□ بغداد/المدى

أكدت اللجنة القانونية النيابية أحقية أي محافظة بإبرام تفاهمات ثنائية مع دول الجوار ومنها افتتاح المنافذ الحدودية دون الرجوع إلى اخذ موافقة المحكمة الاتحادية أو مجلس النواب.

وقال عضو اللجنة أمير الكناني بحسب (آكانيوز) إن أي محافظة لها الحق في إبرام تفاهمات واتفاقات إدارية تتعلق بالجانب الاقتصادي ولا يتطلب ذلك موافقة المحكمة الاتحادية أو مجلس النواب لافتاً الى ان اتفاق إقليم كردستان مع الجانب التركي على افتتاح معبرين حدوديين جديين لا يندرج ضمن المعاهدات الدولية.

مبيناً أن مسؤولية الحكومة الاتحادية على المنافذ الحدودية تتعلق باستيفاء الرسوم الجمركية.

وكانت حكومة إقليم كردستان أعلنت الأربعاء الماضي عن اتفاقها مع تركيا على افتتاح معبرين جديدين بينهما على أن يتم عقد اجتماع الاسبوع المقبل بين الجانبين بشأن بحث آليات العمل.

واعتبر الناطق باسم الحكومة علي الدباغ في تصريح صحفي أن أي تعامل مع أي جزء من العراق غير الحكومة الاتحادية يكون خارج الشرعية الدولية وندعو كل دول الجوار إلى ملاحظة هذا الشيء الذي يعتبر "خرقا للقانون الدولي".

وتربط حكومة إقليم كردستان مع الحكومة الاتحادية علاقة متوترة امتدت لسنوات وتفاقمت خلال الفترة الأخيرة على خلفية قضايا تتعلق بالنفط ومواقف سياسية أخرى.

برلماني: منظمة التجارة وضعت شروطاً قاسية على العراق

□ بغداد /المدى

فاد عضو اللجنة المالية عبد الحسين الياسري، بأن العراق لم يدخل في عضوية منظمة التجارة العالمية، بسبب الشروط القاسية التي وضعتها المنظمة.وقال الياسري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن منظمة التجارة العالمية وضعت شروطاً قاسية منعت العراق من الدخول كعضو فيها، مبيناً، أن الشروط تتضمن وضع ضريبة كبيرة على المواد والسلع الخدمية التي يستوردها العراق.وأضاف: يجب أن يكون هناك نظام ضريبي يلائم وضع العراق في المنظمة، تكون فيه الضرائب قليلة على المواد الغذائية، لكن في وضعها الحالي لا تخدم الوضع الاقتصادي للعراق.وبين: أن العراق قدم طلب الانتماء الى منظمة التجارة العالمية، لكن لم يتم الموافقة على انتمائه إلا بقبول شروط المنظمة التي تضر بمصلحة البلد.

بغداد وستوكهولم تبرمان اتفاقية لفتح مركز استشاري استثماري

□ بغداد /المدى

ابرمت محافظة بغداد اتفاقية مع العاصمة السويدية ستوكهولم تقضي بإنشاء مركز استشاري معلوماتي ببغداد لمساعدة الأشخاص او الجهات العراقية والسويدية الراغبة بالاستثمار في العراق، فضلا عن خدمة المغتربين من ذوي الكفاءات العلمية العائدين طوعا الى البلاد.

وقال مدير مجموعة تنمية العراق عادل الدباغ بحسب (آكانيوز) ان الاتفاقية تنص على انشاء مكتب في محافظة بغداد، لتشجيع الاستثمار وتقديم المعلومات للمغتربين العراقيين، بهدف دعم الكفاءات العراقية الراغبة بالعودة الطوعية، في خطوة اولية، يمكن لها ان تمهد لمشاريع مستقبلية مماثلة سيتم انجازها في محافظات عراقية اخرى".

ووصل وفد عراقي ضم مستشار محافظ بغداد ومدير العلاقات الدولية في المحافظة الى العاصمة السويد الخميس الماضي لإبرام الاتفاقية، بالإضافة إلى مدير مجموعة تنمية العراق الموجود أصلا في السويد.

واضاف الدباغ ان المشروع يهدف الى فتح آفاق التعاون بين بغداد وستوكهولم، حيث سيتم تعيين استشاري قانوني في المركز، مهمته تقديم المشورة القانونية للمستثمرين ومرشد اجتماعي، لتقدم الخدمات الاجتماعية، ومد جسور التواصل والتعاون بين محافظة بغداد والدوائر المحلية مثل دائرة الأحوال المدنية ووزارة العدل والمحاكم واخرى".

وبيّن ان "المركز ليس من مهمته تقديم اية مساعدات مالية للمغتربين العائدين الى العراق، بل انه سيعمل على تقديم الاستشارة القانونية والفائدة المعلوماتية وتسهيل امور الراغبين من الاكاديميين العراقيين في ايجاد فرص عمل لهم"، موضحا ان "المكتب سيكون له اتصالات بالهيئات والدوائر الرسمية، لتوفير فرص العمل للكفاءات العائدة".

ولفت الدباغ الى ان " بداية الجهود ستكون منصبة على موقعا الكترونيا، يعمل بمثابة بنك للمعلومات، يستفيد منه العراقيون الراغبون بالعودة الى بلدهم، اذ سيتضمن الموقع جميع عناوين المؤسسات والدوائر الرسمية في العراق وكيفية الوصول اليها والمعلومات المتعلقة في الحصول على أوراق ومستمسكات ثبوتية.

البلدين في مجال تطوير عمل تلك المنظمات، وبالاخص العاملة في مجال حقوق الانسان".

وبين ان تجربة فتح مثل هذه المراكز ليست الاولى اذ توجد مراكز مثيلة للعاصمة ستوكهولم في البوسنة والهرسك، مهمتها تطوير ودعم المجتمع المحلي في تلك المناطق حيث حققت تلك المراكز نجاحا ملحوظا في تحقيق الاهداف التي اقيمت لأجلها".

واكد الدباغ ان المركز، سيفتتح، موقعا الكترونيا، يعمل بمثابة بنك للمعلومات، يستفيد منه العراقيون الراغبون بالعودة الى بلدهم، اذ سيتضمن الموقع جميع عناوين المؤسسات والدوائر الرسمية في العراق وكيفية الوصول اليها والمعلومات المتعلقة في الحصول على أوراق ومستمسكات ثبوتية.

التجارة تتعاقد مع شركتين تركيتين لتوريد المواد الغذائية

□ بغداد /المدى

أعلنت وزارة التجارة عن تعاقدها مع شركتين تركيتين لتجهيز مادة العدس الأحمر وثالثة إماراتية لتجهيز مادة السكر استعدادا لتوزيعها خلال شهر رمضان ضمن مفردات البطاقة التموينية. وقالت الوزارة في بيان صحفي: تمت إحالة تجهيز كمية ثمانية الآف و٧٠٠ طن من مادة العدس الأحمر على شركتي اول ومرسيل التركيتين، ضمن استعدادات الوزارة لتوزيع مادة العدس في شهر رمضان".

وأضافت الوزارة أنها "أحالت أيضا تجهيز كمية ٤٥ ألف طن من مادة السكر لشركة مؤيد الإماراتية وذلك لتغطية مفردات البطاقة التموينية من تلك المادة"، مبينة أن المناقصتين لمادة السكر والعدس اللتين أحيلتا على الشركات التركية والإماراتية تمت بموجب الآليات والضوابط التي تتبعها الوزارة في إحالة الكميات عند التعاقد والشراء التي تسري ضمن تنفيذ العقود الحكومية". ووجه مجلس الوزراء بموجب القانون ١٣٧ لسنة ٢٠١٢ وبناء على توصيات لجنة الشؤون الإقتصادية، وزارة التجارة بشراء كمية (٨,٧٠٠) الف طن من مادة العدس الأحمر من تخصيصات الوزارة لغرض توزيعها للمواطنين في شهر رمضان المبارك. وتقدر كميات مفردات البطاقة التموينية الواجب توفرها سنويا تتوزع بواقع أربع ملايين و٤٠٠ ألف طن من الحنطة ونحو مليون طن رز و٨٠٠ الف طن من السكر و٥٠٠ ألف طن من مادة حليب الأطفال و٦٠٠ ألف طن من مادة زيت الطعام، فيما تبلغ حاجة العراق من العدس ٨٠ الف طن شهريا.

يذكر أن غالبية العراقيين يعتمدون على البطاقة التموينية في حياتهم اليومية منذ بدء الحصار الدولي على العراق في العام ١٩٩١ بعد غزوه الكويت، وتشمل مفردات الحصة التموينية للفرد الواحد الرز، والطحين، والزيت النباتي، والسكر، والحليب المجفف (للصغار) فيما تم إلغاء المواد الشاي، ومسحوق الغسيل، والصابون، والحليب المجفف (للكبار)، والباقوليات كالعدس والفاصوليا والحمص بعد ان كانت توزع ضمن مفردات البطاقة التموينية. وتقدر قيمة هذه المواد بالنسبة للفرد الواحد في السوق المحلية بنحو عشرة دولارات من دون احتساب حليب الأطفال، في حين يتم الحصول عليها عن طريق البطاقة التموينية بمبلغ ٢٥٠ دينار فقط.

التشيك تمنح العراق قرضاً بقيمة مليار دولار

□ اربيل /المدى

منح بنك الصادرات التشيكي شركة كار غروب المسجلة بكردستان العراق قرضا بقيمة مليار دولار لتمويل انشاء محطة جديدة لتوليد الكهرباء في اربيل بطاقة ١٠٠٠ ميغاواط.وقالت شركة كار التي تعمل بمجال الطاقة لوكالة الاناضول إن المحطة ستبدأ بالعمل بطاقة جزئية صيف العام المقبل ٢٠١٣. مبينة ان المحطة ستعتمد في التشغيل على النفط والغاز الطبيعي معاً، وستتولى شركة سمنس الالمانية توفير توربينات غازية للمحطة. واضاف البيان: أن شركات استشارية وهندسية عالمية عدة مثل (BSG) التشيكية وشركة (ريسانس) التركية وشركة (ABB) ستسهم في بناء المحطة. ووقع عقد القرض بحضور رئيس حكومة اقليم كردستان العراق نيجيرفان البارزاني ووزير الاقتصاد التشيكي ووزراء بحكومة اقليم كردستان.وقال البارزاني في كلمته بمراسم توقيع العقد إن "توقيع العقد يعد انجازا مهما لنا جميعا وسيفتح الباب امام المصادر المالية الاجنبية لدعم المشاريع والاستثمارات في الاقليم"، مبينا أن "ما جرى يعتبر بداية لمرحلة جديدة لكسب تأييد مالي خارجي في تمويل المشاريع الاستثمارية في الاقليم". وأضاف "ارى من الضروري أن أشكر باسم شعب وحكومة اقليم كردستان بنك الصادرات التشيكي على خطوته الجريئة في دعم مشروع استراتيجي في اقليم كردستان". وينتج اقليم شمال العراق حاليا نحو ٢٠٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية معظمها تنتجها شركات القطاع الخاص وهو ما يساعد الحكومة في توفير ما لا يقل عن ٢٠ ساعة تجهيز من الكهرباء للسكان وقد قامت سلطات الاقليم بتسهيل نقل ٢٠٠ ميغاواط من تلك الكميات الى مدينة كركوك العام الماضي كما تخطط لنقل جزء من الانتاج هذا العام الى مدينة الموصل المجاورة. يذكر ان حكومة اقليم كردستان العراق كانت اعلنت الاربعاء الماضي (٦ حزيران الجاري) عن تخصيص ٥٠٠ مليون دولار من موازنتها لهذا العام لتوفير الكهرباء والمحروقات لكركوك والمناطق المتنازع عليها.